

إرشاد الأذهان

[21] أمته الموطوءة زوجته حرمتا . ويستحب: اختيار المسلمة ، العفيفة ، العاقلة ،
الوضيئة (1) للرضاع . ويكره: الكافرة - فلو فعل منعها من الخمر والخنزير - ومن ولدت (2)
من الزنا . ويحكم على المقر بالرضاع في حقه ، ولا تسمع الشهادة به إلا مفصلة ، ولو شك في
العدد فلا تحريم ، ولو شك في وقوعه بعد الحولين غلب أصل الاباحة على أصل البقاء ، ولا تحرم
المرضعة على أب المرتضع ، ومن نكح رضیعة حرم عليه المرضعة ، ولا تحرم أم أم الولد من
الرضاع . المطلب الثاني: في باقي أسباب التحريم وفيه أبواب: الأول: المصاهرة من عقد على
امرأة حرم عليه أمها وإن علت مؤبدا وإن لم يدخل ، وبناتها وإن نزلن جمعا لا عينا ، فإن
دخل بالأم حرم مؤبدا . وتحرم المعقود عليها وإن لم يدخل على أب العاقد وإن علا ، وابنه
وإن نزل ، ولو وطأ أحدهما زوجة الآخر لشبهة لم تحرم على الزوج على رأي ، وكذا لا تحرم
الزانية على أب الزاني وابنه مطلقا (3) على رأي ، ولا تحرم أم المزني بها ولا بنتها وإن
تقدم ، إلا أن يزني بعمته أو خالته ، فإن بنتيهما تحرمان أبدا إن سبق الزنا ، وإلا فلا ، وكذا
الوطء للشبهة على رأي وإن لحق به النسب ، والنظر إلى ما يحرم على غير المالك النظر إليه
لا ينشر الحرمة وإن كان الناظر _____ (1) قال ابن
منظور: " الوضاعة مصدر الوضئ ، وهو: الحسن النظيف، والوضاعة: الحسن والنظافة " اللسان
1: 195 وضأ. (2) في (م): " ولد " . (3) قال الشهيد في غاية المراد: " يريد بقوله مطلقا:
سواء كان الزنا سابقا أو لاحقا " . _____